

التنافس الإقليمي والدولي على مؤانئ البحر الأحمر وتأثيره على أمن المنطقة

أستاذ مساعد - قسم الدراسات الإستراتيجية-كلية العلوم السياسية
والدراسات الإستراتيجية-جامعة الزعيم الأزهرى

د.إعتدال محمد أحمد الأمين

المستخلص:

أكتسب البحر الأحمر قيمة إستراتيجية بالغة الأهمية عالميا وإقليميا، وذلك للمزايا الإقتصادية والأمنية الكبيرة التى حظى بها، فهو حلقة وصل بين البحار والمحيطات المفتوحة وملتقى للقارات الثلاث وطريق عبور نفط الجزيرة العربية إلى أوروبا. نتيجة لذلك تشابكت المصالح الإقتصادية والسياسية والأمنية للدول الكبرى والإقليمية لتوجيه مسار المنطقة، على رأس تلك القوى الدولية كل من أمريكا وروسيا وفرنسا، وعلى رأس القوى الإقليمية كل من إيران وتركيا وإثيوبيا وقطر والأمارات فدخلت في موجة من التنافس من أجل فرض النفوذ على المنطقة فكان التنافس على مؤانئ البحر الأحمر في مظاهره المختلفة من إنشاء القواعد العسكرية وإدارة المؤانئ وإقامة المشاريع الإستثمارية، وقد كان لذلك التنافس اثاره المختلفة على أمن المنطقة مما يستوجب دراسة تأثير ذلك التنافس على المؤانئ على الأمن الإقليمي لدول حوض البحر الأحمر. تبرز أهمية دراسة الموضوع من خطورة تحول ذلك التنافس إلى صراعات حادة تؤثر على دول الإقليم والدول المجاورة، وذلك لأن تلك المؤانئ توجد في مناطق ذات قيمة إستراتيجية وجيوسياسية كبيرة جعلتها محط أنظار وإهتمام القوى الإقليمية والدولية من أجل المحافظة على مصالحها الإقتصادية والعسكرية وبالتالي تسعى جميعها إلى بسط نفوذها في تلك المنطقة من خلال التواجد الدائم في تلك المؤانئ. مما يبرز تساولا محوريا حول مدى تأثير ذلك التنافس على أمن منطقة البحر الأحمر. والذي تتفرع منه أسئلة ثانوية حول أسباب ذلك التنافس والصور المختلفة له وكيف يؤثر على مستقبل الأمن الإقليمي . وفي إطار تقصى الظاهرة تفترض الدراسة أن التنافس الإقليمي والدولى على مؤانئ البحر الأحمر سلاح ذو حدين، حيث يؤثر سلبا وإيجابا على الأمن الإقليمي لدول الحوض . عليه تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل تأثير التنافس على مؤانئ البحر الأحمر على الأمن الإقليمي لدول حوض البحر الأحمر. و في سبيل الإجابة على تلك التساؤلات وإختبار الفرضية وتحقيق الاهداف والخروج بنتائج تستخدم الدراسة التكامل المنهجى وذلك بإستخدام المنهج التأريخى في التوثيق لتأريخ تأسيس تلك المؤانئ وتأريخ ذلك التنافس، كما تستخدم المنهج الوصفى في وصف مظاهر ذلك التنافس وأسبابه أو دوافعه والمنهج التحليلى في تحليل تأثير ذلك التنافس على المؤانئ على الأمن الإقليمي لدول حوض البحر الأحمر. خرجت الدراسة بعدد من النتائج من أهمها: أن التنافس على مؤانئ البحر الأحمر من قبل القوى الدولية والإقليمية له تأثير سلبى وإيجابى على أمن المنطقة. حيث أن تسابق الإستثمارات من قبل القوى المختلفة وعائد إيجار القواعد العسكرية يدعم الأوضاع الإقتصادية في بعض دول الحوض التى تعاني أصلا من الفقر وسوء الأوضاع الإقتصادية ومن جانب آخر فإن حدة التنافس مع تضارب مصالح تلك القوى يؤدى إلى تعرض المنطقة إلى ظاهرة الحرب بالوكالة التى تؤثر كثيرا على أمن المنطقة .

Abstract:

The Red Sea has acquired a very important strategic value globally and regionally, due to the great economic and security advantages it has enjoyed. It is a link between the open seas and oceans, a crossroads of the three continents, and the transit route for the oil of the Arabian Peninsula to Europe. As a result, the economic, political, and security interests of the major and regional countries were intertwined to direct the course of the region. Ports The Red Sea in its various manifestations of establishing military bases, managing ports and establishing investment projects, and this competition had different effects on the security of the region, which necessitates studying the impact of that competition on the ports on the regional security of the countries of the Red Sea Basin. The importance of studying the competition over the Red Sea ports and its impact on security highlights the danger of that competition turning into severe conflicts that affect the countries of the region and neighboring countries, because these ports are located in areas of great strategic and geopolitical value that make them the focus of attention and attention of regional and international powers for the sake of maintaining it. Its economic and military interests, and consequently, they all seek to extend their influence in that region through the permanent presence in those ports. Which highlights a pivotal question about the extent of the impact of this competition on the security of the Red Sea region. From which secondary questions arise about the reasons for this breathing, the various forms of it, and how it affects the future of regional security. In the context of investigation, the study assumes that regional and international competition over the Red Sea ports is a double-edged sword, as it negatively and positively affects the security of the Red Sea region. Therefore, this study aims to describe and analyze the impact of competition on the Red Sea ports on the regional security of the basin countries. In order to answer the questions, test the

hypothesis, achieve the objectives and come up with results, the study uses systematic integration by using the historical approach in documentation to date the establishment of those ports and the date of that competition over them. Ports on the regional security of the countries of the Red Sea Basin. The study came out with a number of results, the most important of which are: The competition over the Red Sea ports by international and regional powers has a negative and positive impact on the security of the region. As the competition of investments by different powers and the return on renting military bases supports the economic conditions in some basin countries that are already suffering. On the other hand, the intensity of competition with the conflicting interests of those forces leads to the region's exposure to the phenomenon of proxy war, which greatly affects the security of the region.

المقدمة:

تحتل دراسة قضية التنافس الإقليمي والدولي على منطقة البحر الأحمر عموماً بأهمية كبيرة نتيجة لما يفرزه ذلك التنافس من أثر وأضح على أمن المنطقة. ويمثل التنافس على موانئ البحر الأحمر من أكثر صور التنافس أهمية وذلك للقيمة الاقتصادية الكبيرة لتلك الموانئ. إن تنافس القوى الدولية وعلى رأسها أمريكا وروسيا والصين والقوى الإقليمية وعلى رأسها الإمارات وقطر وتركيا وإيران من أجل فرض نفوذها على تلك الموانئ يستدعي دراسة مدى تأثير ذلك التنافس على أمن المنطقة، عليه تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً حول كيفية تأثير التنافس على موانئ البحر الأحمر على الأمن الإقليمي لدول الحوض. كما تفترض الدراسة إن التنافس على موانئ البحر الأحمر سلاح ذو حدين، فهو يؤثر سلباً وإيجاباً على الأمن الإقليمي للمنطقة، كما تفترض الدراسة أيضاً أن مستقبل الأمن الإقليمي لدول الحوض في ظل التنافس المستمر على موانئها يواجه مجموعة من التحديات. وفي إطار الإجابة على ذلك التساؤل واختبار تلك الفرضيات تسعى الدراسة لإستقصاء القضية من خلال خمسة محاور يتناول المحور الأول خلفية عن التنافس الإقليمي والدولي على البحر الأحمر وذلك من خلال توضيح القيمة الإستراتيجية للبحر الأحمر والقوى المختلفة ألتى تتنافس فيما بينها من أجل فرض النفوذ على المنطقة، كما يتناول الموانئ البحرية في البحر الأحمر وعلى رأسها ميناء جيبوتي الأكثر أهمية ثم موانئ اليمن والسعودية وبرتسودان وموانئ الصومال بالإضافة لموانئ أرتيريا وعلى رأسها ميناء عصب ومصوع، كما تتعرض الدراسة للأهمية الإستراتيجية لتلك الموانئ بسبب وقوعها في منطقة ذات قيمة إستراتيجية كبيرة. كذلك تتناول الورقة في المحور الثاني المظاهر المختلفة لذلك التنافس والمتمثلة في بناء القواعد العسكرية وإتفاقات التعاون الأمني المشترك والإستثمارات الأجنبية وإدارة الموانئ من قبل القوى الإقليمية والدولية. وفي محور ثالث تتطرق الورقة لوصف الأسباب والدوافع المعلنة وغير المعلنة لتلك

القوى وألتي تدفعها للتنافس على مؤانئ البحر الأحمر ومحاولة فرض نفوذها عليه . وفي محور رابع تقوم الدراسة بتحليل تأثير ذلك التنافس على الأمن الإقليمي للمنطقة. كما تخدم الورقة بمحور خامس يتنبأ برؤية مستقبلية لأمن المنطقة في ظل ذلك التنافس المحموم بين القوى الإقليمية والدولية على مؤانئ البحر الأحمر وذلك من خلال عرض بعض السيناريوهات المستقبلية لأمن المنطقة.

خلفية عن التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر :

يمثل البحر الأحمر أهمية إستراتيجية للدول المطلة عليه أو للدول ألتى تسعى لضمان تواجدها في هذه المنطقة الحيوية، حيث يتمتع بموقع جغرافي وإستراتيجي مهم لأنه ملتقى ثلاث قارات (أفريقيا واسيا وأوروبا) وهو حلقة وصل بين ثلاث مناطق إقليمية (الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والمحيط الهندي ومنطقة الخليج) وتطل عليه ثمانية دول منها ست دول عربية (السعودية -اليمن-مصر-السودان-الأردن-جيبوتي) ودولتان غير عربيتان هما (إسرائيل وأرتيريا)، وتقع أربع دول في قارة افريقيا (مصر - السودان -جيبوتي-أرتيريا) وأربع دول أخرى في اسيا (السعودية-اليمن-الأردن-إسرائيل. ويستمد البحر الأحمر أهميته الإستراتيجية من موقعه الجغرافي الذي وفر للقوى الإقليمية والدولية إمكانية الوصول إلى المحيطين الهندي والأطلسي عبره، وزادت هذه الأهمية بعد إكتشاف النفط في دول الخليج العربية. ويعد البحر الأحمر قناة الوصل بين البحار والمحيطات المفتوحة، ومن هنا تتزايد أهميته الإستراتيجية أمنيا وعسكريا وإقتصاديا، فهو الطريق الرئيسى الذى يمر من خلاله نفط الخليج وإيران، وللبحر الأحمر كذلك دور في التجارة الدولية بين قارتي أوروبا واسيا، وتعد السفن التجارية العابرة للبحر الأحمر سنويا بأكثر من 20 ألف سقينة سنويا. هذه القيمة - الاستراتيجية جعلت منطقة البحر الأحمر بورة للتنافس ومحاولات بسط الهيمنة وفرض النفوذ من قبل القوى الإقليمية والدولية على مر التاريخ-⁽¹⁾

القوى الدولية والإقليمية المتنافسة على مؤانئ البحر الأحمر:

تأتى في مقدمة القوى الدولية الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ظل البحر الأحمر موضع إهتمام الإدارة الأمريكية على إختلاف عهودها، حيث يشكل البحر الأحمر والتواجد على مؤانئه محورا مهما لأى عمل عسكري محتمل يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة وما حولها. بدورها تسعى روسيا الاتحادية ليكون لها نفوذ في مؤانئ البحر الأحمر، وذلك لفرض النفوذ السوفيتي على الملاحة البحرية وتقويض المصالح الأمريكية والغربية وتقليصها في البحر الأحمر، وفي سبيل ذلك سعت للتوسع في عقد الإتفاقيات والحصول على التسهيلات البحرية في دول حوض البحر الأحمر. أما فرنسا فهي أيضا من الدول ذات النفوذ في البحر الأحمر لتأمين وأرداتها من النفط وإثبات وجودها في تأمين طرق المواصلات والممرات المهمة وضمان عدم محاولة إنفراد الولايات المتحدة في التحكم في الأوضاع في المنطقة. في سبيل ذلك إحتفظت فرنسا بقاعدة عسكرية ووجود عسكري فرنسي، بالإضافة إلى الإسهام في تسليح بعض دول المنطقة مثل جيبوتي ومصر والسعودية واليمن.⁽²⁾

كذلك لم تتغافل بريطانيا عن ضرورة أن يكون لها نفوذ في البحر الأحمر فصدرت نظم التسليح البريطانية في بعض الدول المطلة مثل مصر والسعودية وإسرائيل، كما حافظت على دورها في الجهود الدفاعية لحلف شمال الأطلسي حيث تحتفظ ببعض القطع البحرية في البحر الأحمر. ولم تتوان الصين ، العملاق القادم

في البحث عن نفوذها في البحر الأحمر، حيث توجهت نحو مصادر الطاقة وتأمين خطوط الملاحة، فعقدت إتفاقيات مع السودان وإنشاء خط أنابيب لنقل نفط الجنوب إلى ميناء بورتسودان. كما تزايدت في الأونة الأخيرة الإهتمامات اليابانية بدول البحر الأحمر حيث التجارة اليابانية والمساهمة في المشروعات الإقتصادية، كما ساهمت في القوات الدولية في الصومال. وعلى المستوى الإقليمي إهتمت إيران بالتواجد في البحر الأحمر، فطورت علاقاتها مع أرتيريا والسودان وحركة انصار الله (الحوثيين) في اليمن، فبنت إيران قاعدة عسكرية في ميناء عصب الأرتيري. وكذلك تعتبر إسرائيل من القوى الإقليمية المتنافسة على مؤانئ البحر الأحمر حيث مثلت السيطرة على البحر الأحمر هدفا للسياسة الصهيونية منذ وقت مبكر فقد إحتلت إسرائيل مرفأ إيلات عام 1949 كما تحصلت على جزيرة دهلك عام 1975 كي تقيم عليها أول قاعدة عسكرية⁽³⁾

في ظل تصاعد وتيرة التنافس بين القوى الدولية والإقليمية على مؤانئ البحر الأحمر تبرز تركيا كقوى إقليمية تسعى لفرض نفوذها وذلك من خلال الإهتمام التركي بالصومال، حيث سلمت الحكومة الصومالية مهام إدارة ميناء مقديشو البحري منذ عام 2014، وتوغلت تركيا في مجال الإستثمار بالمؤانئ من خلال شركة البيراق التركية⁽⁴⁾. كما تبرز الإمارات كقوى إقليمية لها مصالح في البحر الأحمر وبالتالي كان لابد لها من الدخول في ذلك السباق التنافسي على مؤانئ البحر الأحمر، إذ نشطت الإمارات في الإستثمار بقطاع النقل البحري وإدارة المؤانئ، فكانت تدير زهاء 77 ميناء حول العالم حتى نهاية العام 2017 وتعتبر مؤانئ البحر الأحمر من أهمها، كما يعتبر البحر الأحمر أبرز الوجهات الإستثمارية والتجارية للأمارات وعلى رأسها الإستثمارات الاماراتية في السعودية ومصر والصومال.⁽⁵⁾، حيث تسعى الامارات من خلال ذلك إلى السيطرة على النفوذ التركي في منطقة البحر الأحمر. وأيضاً دخلت قطر كقوى إقليمية مسار التنافس على مؤانئ البحر الأحمر وذلك في اطار مساعيها لكسر الحصار الذي فرضته عليها أربعة دول هي السعودية والامارات والبحرين وقطر، حيث تحركت قطر نحو مؤانئ البحر الأحمر وألقت بثقلها في مشروع تطوير ميناء سواكن وإنشاء العديد من المشروعات هناك⁽⁶⁾ كما تسعى جاهدة للوجود في مؤانئ الصومال ومحاولة بسط النفوذ من خلال عمل شركة مؤانئ قطر في مشروع بناء ميناء هوبيو الواقع بالقرب من باب المندب، والذي يجعل قطر قريبة من منطقة الصراع الدائر باليمن.⁽⁷⁾

مؤانئ البحر الأحمر وأهميتها:

يعتبر البحر الأحمر واحداً من أهم طرق الملاحة الرئيسية في العالم، إذ يربط بين قارات ثلاث هي أفريقيا واسيا واوربا، وتطل عليه تسع دول، سبع منها عربية هي مصر والسودان والسعودية والاردن واليمن وجيبوتي والصومال بالإضافة إلى أريتريا وإسرائيل. أقامت الدول المطلة على البحر الأحمر عدداً من المؤانئ على ضفتيه، منها مؤانئ ذات أهمية إستراتيجية كبيرة نظراً لدورها البالغ الأهمية في التجارة الدولية. ولا تتوقف الأهمية الإستراتيجية لهذه المؤانئ المقامة على البحر الأحمر على كونها ممراً ملاحياً مهماً فقط، وإنما يضاف إلى ذلك كونها معبراً رئيسياً لتصدير نفط الخليج إلى الأسواق العالمية، كما أنها تمثل مركز الربط الأساسي ونقطة عبور الحركة التجارية بين البحر المتوسط والمحيط الهندي وبحر العرب. ومن أهم المؤانئ الإستراتيجية على البحر الأحمر مايلي:⁽⁸⁾

ميناء جدة الاسلامى بالسعودية: وهو أكبر وأهم موانئ المملكة العربية السعودية، يعود تاريخ انشائه إلى فترة صدر الاسلام وربما إلى ما هو أبعد من ذلك، ومثل طوال القرون الماضية نقطة عبور بحرية لجزء كبير من حجاج أفريقيا نحو الأراضي المقدسة، ويحوى الميناء أرصفة بأعماق كبيرة تستقبل أكبر سفن الحاويات في العالم بطول أربع مائة متر وبحمولة تتجاوز 19 ألف حاوية قياسية، ويستقبل الميناء أكثر من أربع الف سفينة متعددة الحمولات والأغراض سنويا.

ميناء بورتسودان في السودان:

من أهم وأشهر موانئ السودان يقع في الشرق في مدينة بورتسودان ويعتبر بوابة السودان الأولى لوقوعه على الشاطئ الغربي للبحر الأحمر وكان في السابق من أكبر معابر الحجاج الأفارقة حيث يشكل نقطة إنطلاق إلى الأراضي المقدسة عبر ميناء جدة.⁽⁹⁾

ميناء الحديد اليمنى:

من أبرز الموانئ المطلة على البحر الأحمر، يقع شمال خط الاستواء على خط عرض 14 درجة و 50 دقيقة شمال، وخط طول 42 درجة و 56 دقيقة شرق، ويرتبط بقناة ملاحية بطول 11 ميلا بحريا وعرض 200 متر، وحوضا للإستدارة بقطر 400 يستقبل الميناء السفن ذات حمولة 31 ألف طن كحد أقصى، كما يمكنه إستقبال سفن الركاب والسياح ويتميز بقربه من الخطوط الملاحية العالمية، وكونه غير معرض للرياح الموسمية إلى جانب كونه محميا بشكل طبيعي من الأمواج والتيارات البحرية.⁽¹⁰⁾

ميناء العقبة الأردني:

يعد ميناء العقبة الأردني على البحر الأحمر النافذة البحرية الوحيدة للأردن على العالم، حيث يقع في أقصى جنوب المملكة، ويبعد عن العاصمة عمان 350 كيلو مترا، ويقع الميناء على الحدود مع فلسطين ولأسيما مدينة إيلات الإسرائيلية المحاذية للمدينة والميناء من الغرب، وللميناء أهمية سياحية كبرى للأردن إضافة إلى أهميته التجارية حيث يعد حركة الوصل الرئيسية في حركة التجارة بين الأردن والعالم، كما يستورد الأردن من خلاله خاماته الأساسية لاسيما الفوسفات والبوتاس كما توجد في الميناء منطقة مخصصة للغاز القادم من مصر.⁽¹¹⁾

ميناء جيبوتي:

يقع على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو أحد موانئ التصدير الرئيسية في شرق أفريقيا. كما يعد حلقة وصل بين القارات وبوابة مهمة لأسواق بلدان وسط وشرق أفريقيا ومركزا إقليميا لنقل البضائع، ويطل على مضيق باب المندب الذي يتمتع بأهمية جيو إستراتيجية كبيرة، وتعتمد عليه بكين بوصفه أحد الموانئ الرئيسية بشرق أفريقيا.⁽¹²⁾

ميناء عصب الأريتري:

يقع في أقصى جنوب البلاد ويتمتع بموقع إستراتيجي مهم لقربه الجغرافي من باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يبعد عنه بمقدار 20 ميلا بحريا، كما يقترب من الحدود اليمنية وبعض موانئ اليمن مثل ميناء المخا الذي يبعد عنه بحوالى 40 ميلا بحريا.⁽¹³⁾

ميناء مصوع الأريتري:

يعد الميناء الرئيسى فى أريتريا وهو الأكبر مساحة والأكثر نشاطا مقارنة بميناء عصب، ويتوسط الساحل البحرى الأريتري وتتزايد أهميته الإستراتيجية بسبب موقعه القريب من مضيق باب المندب وكذلك اليمن ومنطقة الخليج العربى.⁽¹⁴⁾

ميناء مقديشو:

يعد من أكبر الموانئ فى الصومال ويمكنه التعامل مع مختلف أحجام السفن التجارية، ويتمتع بأهمية إستراتيجية كونه يطل على ساحل المحيط الهندى، كما أنه يقع ضمن الحزام الإستراتيجى لمبادرة الحزام والطرق الصينية.⁽¹⁵⁾

ميناء بوصاصو: هو ثانى أكبر ميناء فى الصومال بعد مقديشو، ويطل على خليج عدن ويتميز بالقرب من مدخل مضيق باب المندب. وفى مواجهة الساحل البحرى اليمنى.⁽¹⁶⁾

ميناء هوبيو:

يقع فى شمال شرق الصومال بالقرب من خليج عدن ومضيق باب المندب ويمثل حلقة وصل بين شمال السودان وجنوبه، ويمكن أن يمثل بوابة عبور للصادرات النفطية من إقليم الأوغادين فى أثيوبيا إلى العالم الخارجى.⁽¹⁷⁾

ميناء السويس:

يعد الميناء الرئيسى لمصر على البحر الأحمر، وقد شهد هذا الميناء نشاطا تجاريا منذ القرن الثانى عشر ميلادى، حيث تصل إليه السفن التجارية من جدة وعدن محملة بالتوابل والعطور، ثم ما لبث ان تحول إلى أعظم الموانئ التجارية بعد إفتتاح قناة السويس، وبحكم موقعه الإستراتيجى بكونه معبرا رئيسيا إلى البحر الأحمر من الجهة الشمالية، فقد تجاوز بأهميته الجيوبوليتكية محيطه الإقليمى إلى الدول الإستعمارية الكبرى.⁽¹⁸⁾ وقد تراجعت أهميته بسبب إفتتاح موانئ أخرى .

أهمية موانئ البحر الأحمر:

تستمد تلك الموانئ أهميتها المتصاعدة من محورية الموقع الجغرافى للمنطقة التى تطل مباشرة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب الذى يعد أحد أهم المضائق المائية فى العالم، ويمر عبره 13 الى 15 فى المية من إجمالى التجارة العالمية، فضلا عن القرب من مسرح الأحداث والصراعات الإقليمية فى أفريقيا والشرق الأوسط التى تتماس مع مصالح وأجندات معظم القوى الفاعلة فى المنطقة. مثل الحرب فى اليمن التى منحت الموانئ الأفريقية أهمية جيو استراتيجية جديدة. كما أسهمت دوافع القوى الفاعلة فى البحر الأحمر المتعلقة بخلق النفوذ ومؤطى قدم هناك .وتطوير العلاقات التجارية مع دول المنطقة وتعزيز إستثماراتها هناك، وضمان حماية مصالحها الإستراتيجية، وتأمين مرور التجارة الدولية عبر البحر الأحمر من التهديدات الأمنية كل ذلك أسهم فى تنامى أهمية الموانئ البحرية بالمنطقة التى باتت مدخلا مهما لتلك القوى فى تحقيق هذا الأمر.⁽¹⁹⁾ ولأن منطقة البحر الأحمر تشكل حلقة إتصال إستراتيجية بين مناطق أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، تبدو موانئ المنطقة مثل جيبوتي وأرتيريا والصومال بمثابة حلقة ربط مهمة بين المراكز التجارية الناشئة فى شرق أفريقيا مثل أثيوبيا وبين دول أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، كما أنها بوابة

مهمة لشرق القارة الأفريقية ووسطها. وتتضاعف أهميتها كونها جزءا مهما من بعض المبادرات الدولية مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية، وممر التنمية الآسيوى الأفريقى الذى أطلقته الهند واليابان لمواجهة النفوذ الصينى فى البحر الأحمر. كما تلعب الزيادة المضطردة فى تعداد السكان، وتزايد المستهلكين فى أفريقيا، دورا مهما فى زيادة الطلب على السلع المستوردة من الخارج، مما يوسع الاعتماد على المؤانئ البحرية ويحفز على تحسين قدراتها لضمان استمرارية سلاسل التوريد إلى أفريقيا.⁽²⁰⁾ ونظرا لأن أفريقيا تعد بمثابة سوق ناشئة تمتلك قدرات كبيرة من الموارد الطبيعية والعنصر البشرى، يستلزم ذلك الوصول إلى تلك الأسواق والتواصل مع العالم الخارجى عبر المؤانئ البحرية التى تعتبر ضرورية لتحفيز النمو الإقتصادى، وتنويع إقتصادات الدول الأفريقية وخلق فرص للعمل والحد من الفقر فى حالة رشادة توزيع العوائد. ومن هنا تأتى أهمية تنمية مؤانئ دول المنطقة والتغلب على ضعف البنية التحتية اللوجستية لتصبح قادرة على المنافسة عالميا. وتتنظر التقديرات إلى المؤانئ البحرية فى البحر الأحمر باعتبارها العمود الفقرى لإقتصادات دول المنطقة خلال العقود الثلاثة المقبلة.⁽²¹⁾ وفى إطار المساعى الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب فى شرق أفريقيا، تعد المؤانئ البحرية مثل ميناء جيبوتى وميناء هوبيو الصومالى بمثابة مفتاح للجهود الرامية للحرب ضد الإرهاب، والحد من تهديدات بعض التنظيمات الإرهابية مثل حركة الشباب المجاهدين الصومالية، حيث يمكن أن يشكل ميناء هوبيو قاعدة مهمة فى هذا المجال، لاسيما فى تجفيف منابع التمويل للعناصر الإرهابية التى تحاول إستغلال الميناء كممر للأسلحة غير الشرعية وقناة إتصال بين عناصر تنظيمى القاعدة وداعش فى اليمن والصومال.⁽²²⁾

مظاهر التنافس فى البحر الأحمر:

يمكن إجمال القوى الدولية والإقليمية فى البحر الأحمر كالتالى: القوى الإستعمارية السابقة، خاصة بريطانيا وفرنسا، والقوى الدولية الكبرى، وأبرزها الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان، بالإضافة لقوى إقليمية أخرى أهمها تركيا وإيران ودول الخليج العربية، وأثيوبيا وإسرائيل، حيث تتمسك الأخيرة بوصف خليج العقبة بأنه من البحار المفتوحة للملاحة الدولية. ويدور هذا التنافس حول محاور عديدة أهمها: تأمين إمدادات النفط، وترتيب الأوضاع الأمنية بالإقليم، ومواجهة التحديات القائمة والمحتملة فيه، والإستفادة من موارد الإقليم، والإفتتاح على أسواقه الواسعة، وتوسيع دائرة السياسة الخارجية. ويتخذ التنافس ثلاثة مظاهر أساسية هى: إنشاء القواعد العسكرية، وتوقيع إتفاقات التعاون الدفاعى، والإستثمار بقطاعى إدارة المؤانئ وتطوير البنية الاساسية.⁽²³⁾

أولا: نشر القواعد العسكرية:

يمثل إنشاء القواعد البحرية العسكرية مظهرا مهما من مظاهر التنافس على مؤانئ البحر الأحمر، حيث تتسابق كل من القوى الإقليمية والدولية على إنشاء مثل تلك القواعد، وتعتبر جيبوتى أكثر الدول إستقبالا لإنشاء القواعد العسكرية حيث تضم سواحل جيبوتى عددا من القواعد العسكرية أقدمها القاعدة الفرنسية كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قاعدة عسكرية لها عام 2008، وكذلك أستضافت جيبوتى عام 2010 أول قاعدة عسكرية لليابان، وكذلك إفتتحت تركيا أكبر قاعدة عسكرية لها فى جيبوتى عام 2017 كما أنشأت الصين فى أغسطس 2017 أكبر قاعدة عسكرية لها فى جيبوتى. وعلى مستوى الإقليم إتجهت

السعودية والامارات بعد حرب اليمن عام 2015 إلى توسيع حضورهما العسكري في البحر الأحمر، فأنشأت الإمارات قاعدة عسكرية في أريتريا. ووقعت السعودية على إتفاق مع جيبوتي بإنشاء قاعدة سعودية في البلاد). ويبلغ مجموع القواعد العسكرية في جيبوتي تسعة قواعد وتعد أكثر دول الحوض إستقبالا للقواعد، حيث تجنى جيبوتي حوالي ربع مليون دولار سنويا جراء إستضافتها لتلك القواعد.⁽²⁴⁾ وحسب معهد ستوكهولم يوجد في الصومال خمسة قواعد عسكرية، تشمل قاعدة عسكرية للإمارات العربية المتحدة في مدينة بوساسو الصومالية وقاعدة أخرى في مدينة بربرة، يضاف إلى ذلك قاعدة تركية في مقديشو وقاعدة أمريكية في محافظة شبيلى وأخرى بريطانية في منطقة بيدوا. كما تحتضن دولة أرتيريا قاعدة عسكرية إسرائيلية في أرخبيل، وقاعدة إماراتية في مدينة عصب الساحلية. ويشير تقرير ستوكهولم إلى أنه من المحتمل وجود قاعدة عسكرية روسية في أرتيريا.⁽²⁵⁾ كما تدخل أثيوبيا الحبيسة سباق القواعد العسكرية حيث تسعى جاهدة للحصول على فرصة إنشاء قاعدة عسكرية في أرتيريا في ميناء عصب ومصوع. وكذلك نشطت موسكو مؤخرا في الحديث عن إتفاقية وقعتها مع الخرطوم لإقامة قاعدة عسكرية روسية في ميناء بورتسودان إبان عهد الرئيس المخلوع عمر البشير وقبل الإطاحة به في 2019.⁽²⁶⁾

عززت إيران وجودها في البحر الأحمر بإنشاء قاعدة عسكرية على الساحل الأرتيري، وكذلك إنشاء قاعدة مركز لتزويد السفن الإيرانية ألتى تجوب البحر الأحمر، كما تمكنت من الحصول على تواجد وتسهيلات في جيبوتي حيث وقعت معها إتفاقية تعاون مشترك تضمنت العديد من البنود مثل بناء مراكز التدريب والإسهام في عملية التنمية وغيرها. وذلك في إطار فقدان إيران للتسهيلات ألتى كانت تجدها في المؤانى السودانية في 2015 بعد أن قطع السودان علاقته معها تضامنا مع المملكة العربية السعودية.⁽²⁷⁾

بجانب القواعد الأجنبية في جيبوتي وقواعد الإمارات في كل من أرتيريا وإقليم الصومال الانفصالي، باتت لتركيا أكبر قاعدة عسكرية خارج حدودها في مقديشو، ودول أخرى في الطريق وهو ما يكسب مؤانى البحر الأحمر أبعادا أمنية ليس فقط لموقعها الإستراتيجي بين طرق التجارة البحرية ولكن لقربها أيضا من مناطق الصراعات الإقليمية. ويكشف سباق القواعد العسكرية في دول حوض البحر الأحمر، كيف أصبحت صفقات المؤانى التجارية مجرد مدخل لبناء تلك القواعد. وبإلرغم من النظرة السلبية لإنشاء القواعد العسكرية في دول البحر الأحمر، تتضح نظرة إيجابية لتلك القواعد فمن الناحية الإستراتيجية من شأن وجود القواعد العسكرية أن يضمن نوعا من الإستقرار الأمنى بالنسبة للدول المضيفة مثل جيبوتي، كما يقدم صورة إيجابية لزعماء المنطقة بشأن علاقاتهم مع القوى الدولية وأقوى الجيوش في العالم، وهناك بعض الدول كأرتيريا ألتى يمكنها إستغلال الإهتمام الدولى بمؤانئها في تحقيق الإنفتاح على المجتمع الدولى وتعزيز حضورها إقليميا ودوليا بعد سنوات من العقوبات الدولية، كما يستطيع إقليم أرض الصومال أن يستغل تلك الفرصة في توسيع دائرة علاقاته الدولية سعيا إلى نزع الإعتراف به من المجتمع الدولى.⁽²⁸⁾

ثانيا: إتفاقيات التعاون والدفاع المشترك:

منطقة البحر الأحمر ألتى تعاني من مشكلات أمنية مركبة بسبب التهديدات المتصاعدة سواء إرتبطت بسياسات بعض دول الإقليم أو موقف بعض القوى الدولية، أو بفعل تنامى الجماعات الإرهابية والمليشيات المسلحة في هذه المنطقة، وتنمى مخاطر عمليات القرصنة البحرية. هذا الواقع جعل

بحث قضايا الأمن الإقليمي للمنطقة غير قاصرا على دوله فقط، وإنما حظى بإهتمام دولي بحكم كثافة التفاعلات الدولية والإقليمية على ساحة الإقليم المضطربة. وقد دفع ذلك الواقع في أحيان كثيرة إلى طرح صيغ تعاون دفاعي تقوم على تمثيل كل القوى الإقليمية، وهى سياسات لم تنقطع وأطروحات تواصلت عبر صيغ وأشكال مختلفة وأستهدف بعضها، سيما بعد مبادرة إسطنبول ألتى أطلقها حلف الناتو عام 2004، لتغدو مسوغا للتدخل في شئون الدول العربية خاصة.⁽²⁹⁾

يأتى على رأس تلك الإتفاقات، الإتفاقية الأمنية بين اليمن والولايات المتحدة الأمريكية، وألتى جاءت على إثر تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن حتى وصلت إلى مستوى دفع المسؤولين في الولايات المتحدة وفي اليمن لبحث ومناقشة التعاون العسكرى المشترك في محاولة لمكافحة التهديد المتنامى للإرهاب في أفقر بلدان العالم العربى، تحسنت العلاقات العسكرية والأمنية اليمنية - الأمريكية في أواخر التسعينات وكان ذلك بسبب زيارة المدمرة كول لمرافأ عدن حيث إستهدفتها القاعدة. وتساعد بعدها التعاون الأمنى وزاد التنسيق والتدريب على مكافحة الإرهاب فوصل التعاون ذروته في 3 نوفمبر 2002 في العملية المشتركة لأغتيال أبو على الحارثى قائد تنظيم القاعدة في اليمن. وفي عام 2009 تم تنفيذ وتفعيل الأمن التعاونى والتعاون العسكرى والتدريبات المشتركة في اليمن وفي المنطقة ككل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 2002 قامت القيادة العسكرية الوسطى الأمريكية بإنشاء قوة خاصة لها في جيبوتي وذلك وفقا لإتفاقية التعاون العسكرى بين الولايات المتحدة وجيبوتي من أجل تنفيذ مهام المراقبة الجوية والبحرية في البحر الأحمر وخليج عدن وقد أستخدمت تلك التسهيلات العسكرية لشن ضربات ضد تنظيم القاعدة في المنطقة وتخضع هذه القوات الخاصة المشتركة لإدارة القيادة المركزية الوسطى للقوات المسلحة الأمريكية⁽³⁰⁾ ومن جانب آخر فإن هناك تعاونا عسكريا بين الولايات المتحدة والسعودية قائما وفعالا، وتعاونوا منتقطعا بين السعودية وروسيا مما يؤكد وجود سوق للتنافس الأمنى تتنافس فيه الولايات المتحدة ضد منافسيها الرئيسيين.⁽³¹⁾ وفي إطار الإتفاقيات على مستوى القوى الإقليمية، عقدت إتفاقية تعاون رسمية بين أرتيريا وإيران في عام 2008 ولم تقتصر هذه الإتفاقية على الجانب العسكرى فقط، بل شملت أيضا التعاون في مجالات الصناعة والزراعة والطاقة. وفي سبتمبر من العام نفسه أبرم البلدان إتفاق تفاهم أسمرة والذي فتح الطريق أمام إيران نحو أرتيريا والقرن الأفريقى عموما. وفي 16 سبتمبر 2009 وقعت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل مزكرة للتفاهم الأمنى بينهما وألتى تدعو ألى تحالف دولى لوقف تهريب الأسلحة إلى غزة، وتقوم على أن تعمل الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة، وفي حلف شمال الاطلسى على مراقبة تهريب الأسلحة المهربة إلى غزة من خلال خليج عدن والساحل الشرقى للبحر الأحمر⁽³²⁾ تشمل تلك الاتفاقات توريد السلاح، والمناورات المشتركة، مثل المناورات السودانية التركية بميناء بورتسودان في يونيو 2014 ونشر القوات مثل القوات القطرية في المناطق الحدودية الأتريرية الجيبوتية، وتقديم التسهيلات العسكرية مثل التسهيلات الأمريكية في ميناء ممباسا. وهنا تجدر الإشارة إلى توقيع العديد من الإتفاقات العسكرية بين قطر وتركيا وأثيوبيا والسودان وتبلور تحالف رباعى بينهما.⁽³³⁾

ثالثا: الإستثمار في قطاعى المؤانئ والبنية التحتية:

أخذ التنافس الدولى والإقليمى المتصاعد على مؤانئ البحر الأحمر أشكالا وصورا متعددة من بينها الإستثمار في المؤانئ التجارية، وإبرام إتفاقيات التعاون الإقتصادى، والإستثمار بكثافة في البنى التحتية

المناطق التجارية الحرة. وتظل الصين الفاعل والشريك الرئيس لمعظم مؤائى المنطقة خلال سنوات ، وفي إطار الدور المحورى الذى تقوم به فى تطوير وتنمية تلك المؤائى كجزء من إتمام مبادرة الحزام والطريق البحرى ألتى تعد منطقة البحر الأحمر جزءا رئيسيا منها، إذ مولت العديد من المشروعات الخاصة بالبنية التحتية والتطوير فى المنطقة، مثل خط السكك الحديدية ألتى يربط بين أثيوبيا وجيبوتى بطول 750 كيلو مترو بقيمة اربعة مليارات دولار. والتفكير فى إنشاء خط بحرى يربط بين الصين وإبار النفط فى منطقة الأوغادين بشرق أثيوبيا عبر ميناء هوبيو الصومالى. كما تنفذ إستثمارات ضخمة فى عدد من المؤائى مثل ميناء جيبوتى. وتدير بكن بعض المبادرات ألتى تركز بشكل أساسى على المؤائى البحرية فى كل من مصر وجيبوتى وبعض الدول الإفريقية الأخرى.⁽³⁴⁾ ويتضح النفوذ الصينى كذلك فى منطقة البحر الأحمر من خلال التوجه نحو تأمين مصادر الطاقة وتأمين خطوط الملاحة البحرية، حيث وقعت عدة إتفاقات مع السودان تضمنت إنشاء خط أنابيب لنقل النفط من جنوب السودان إلى ميناء بورتسودان على البحر الأحمر وتشير التوقعات الى أن تتجاوز التجارة الخارجية الصينية مع دول البحر الأحمر حجم التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية مجتمعة.⁽³⁵⁾ وفى الصومال تسعى تركيا لتعزيز حضورها بالسيطرة على ميناء مقديشو، حيث وقعت شركة البيراك التركية ألتى تدير الميناء منذ عام 2014 إتفاق إمتياز جديد لمدة 14 عام مع الحكومة الصومالية فى أكتوبر عام 2020 لإدارة وتشغيل الميناء. وفى إطار تعزيز نفوذها فى المنطقة أعلنت تركيا عن تدشين خط ملاحى يربط انقرة بحريا بالصومال وجيبوتى مما يعزز التبادل التجارى بين تركيا ودول المنطقة، كما وقعت الحكومة الصومالية إتفاقا مع شركات تركية وصومالية وبريطانية لإدارة ميناء هوبيو الصومالى الإستراتيجى. كما تنشط شركة مؤائى دى العالمية فى المنطقة بشكل ملحوظ، حيث تنفذ عددا من المشروعات فى بعض المؤائى مثل إدارة ميناء بوصاصو فى الصومال، ومينائى مصوع وعصب الأريتيرين، وتوسيع ميناء بربرة فى الصومال، ومن جهتها أعلنت المملكة العربية السعودية إطلاق خط ملاحى جديد فى مارس 2020 يربط بين مينائى الملك فهد وجدة السعوديين مع مؤائى الصومال وكينيا، بهدف زيادة التبادل التجارى، وربط المؤائى التجارية بمؤائى شرق أفريقيا. قطر كذلك لها حصة من المؤائى الصومالية بعد إبرامها إتفاق مع مقديشو لبناء ميناء هوبيو فى منطقة مدغن وسط الصومال وكذلك الإتفاق على بناء أكبر ميناء على البحر الأحمر فى السودان فى نوفمبر 2017.⁽³⁶⁾

فى إطار ذلك السباق المحموم على إدارة مؤائى البحر الأحمر فقد بثت الجزيرة القطرية فيلما وثائقيًا تحت عنوان حرب المؤائى، حيث تحدث الفيلم عن التحركات الإماراتية على وجه التحديد فى الإستيلاء على ميناء دورالية للحاويات فى جيبوتى وألذى يعد من أهم المؤائى الأفريقية عموما. ويشير الفيلم الوثائقى أن جيبوتى حاولت المنافسة مع المؤائى الأخرى مثل ميناء جدة، لكن هذا الامر لم يعجب شركة مؤائى دى ألتى عارضت إنشاء أى ميناء آخر فى جيبوتى ألتى عازمت على إنشاء ميناء دورالية المتعدد الأغراض بالتعاون مع شركة صينية، كما أنشأت منطقة حرة بالتعاون مع الصين وتركيا وهو الأمر الذى أزعج الإمارات. وفى عام 2018 قررت جيبوتى تجريد شركة مؤائى دى من الإمتيازات التى حصلت عليها بسبب تعارضها مع مصالح الدولة، وبعد إنهاء العقد مع الإمارات فضلت جيبوتى التعاون مع الصين التى رأت فيها الأخيرة بوابة تجارية هامة فى مشروعها طريق الحرير الذى تستثمر فيه الصين فى البنية التحتية لأكثر من

65 دولة.⁽³⁷⁾ إن حرب المؤانئ التي بدأتها الإمارات بالإستيلاء على مجموعة من المؤانئ الصومالية، وأخيراً تركيا التي حصلت سابقاً على إدارة ميناء مقديشو مقابل نسبة 55 من عائداته السنوية للحكومة الصومالية، أما الإمارات فحصلت عبر شركة دبي على حق إدارة ميناء بربرة من حكومة أرض الصومال_غير المعترف بها دولياً_ ومينائي مصوع وعصب من أرتيريا⁽³⁸⁾

بين القوة الناعمة المتمثلة في شركة مؤانئ دبي والقوة الخشنة المتمثلة في النفوذ العسكري تواصل الإمارات سعيها للإستحواذ على المؤانئ في البحر الأحمر، لكنها تقابل بمنافسة شرسة من دول كالصين وتركيا، ومع هذا التنافس المحموم تبدو منطقة البحر الأحمر ذاهبة نحو المزيد من النفوذ الأجنبي، جالبا معه صراعاته الخاصة إلى منطقة مضطربة في الأساس. وفي إطار السباق على المشاريع التنموية في البحر الأحمر إتفقت تركيا مع السودان في عام 2017 على الإستثمار في جزيرة سواكن وإدارة الميناء وإعادة إعمارها وتطويرها، كما صادق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على إعادة ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية تضمنت نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر الى السعودية، بالإضافة إلى مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر التي ستقام على أكثر من 50 جزيرة طبيعية الذين أعلن عنهم ولي العهد السعودي في عام 2017.⁽³⁹⁾ ويستمر السباق على المشاريع التنموية في البحر الأحمر حيث إتفقت تركيا مع السودان في عام 2017 على الإستثمار في جزيرة سواكن وإدارة الميناء وإعادة إعمارها وتطويرها، كما صادق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على إعادة ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية تضمنت نقل السيادة على جزيرتي تيران وصنافير بالبحر الأحمر الى السعودية، بالإضافة إلى مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر التي ستقام على أكثر من 50 جزيرة طبيعية الذين أعلن عنهم ولي العهد السعودي في عام 2017.⁽⁴⁰⁾

يحمل التنافس الدولي على المؤانئ البحرية في دول حوض البحر الأحمر بعض الآثار المترتبة عليه، وألتي تشمل طبيعة العلاقة بين المؤانئ وبعضها البعض، إذ يتصاعد التنافس بينها كما هو الحال بين جيبوتي ومومبسا الكيني بهدف نيل لقب أكبر ميناء في أفريقيا، وتتنافس مؤانئ جيبوتي وبربرة الصومالي وبورتسودان السوداني على البحر الأحمر بخصوص التجارة الخارجية لأثيوبيا، ومن شأن تطوير ميناء بربرة بالصومال أن ينهى إحتكار ميناء جيبوتي في المنطقة، إذ تشير التقديرات إلى أنه مع الإنتهاء من تطوير ميناء بربرة بتمويل أماراتي بريطاني، سيتم تخفيض حصة ميناء جيبوتي من البضائع الأثيوبية إلى 30 في المية. ومن ثم يبدو هذا التنافس إيجابيا في ضوء القدرة على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية وما تنطوي عليه من تدفق للاموال الأجنبية بهدف تنشيط إقتصادات دول المنطقة.⁽⁴¹⁾ ويمكن الجزم بأن الإندفاع نحو المؤانئ البحرية في المنطقة قد ولد حالة تنافس شديدة بين القوى الإقليمية والدولية لم ترق بعد إلى علاقات صراعية أو صدامية، خاصة بعد إقامة بكن قاعدة لها في جيبوتي وتنامي نفوذها البحري في البحر الأحمر، والتحركات الروسية لبناء نفوذ بحري في البحر الأحمر، وهو أمر اثار قلقا امريكا وغربيا. كما برزت بعض المحاولات التركية القطرية للسيطرة على بعض المؤانئ الصومالية و مينائ سواكن وبورتسودان السودانيين. ومع أن البعض قد ينظر إلى هذا التنافس باعتباره عاملا سلبا يؤثر على أمن المنطقة، خاصة في حال إستخدام المؤانئ البحرية لأهداف عسكرية، إلا أنه في نفس الوقت قد يمثل حالة إيجابية بإتاحته لدول المنطقة الإستفادة من الإهتمام

الدولى المتجدد بالمنطقة خاصة على الصعيد الإقتصادى المتمثل فى زيادة الإستثمارات وتعزيز نشاط التجارة وتحسين البنية التحتية⁽⁴²⁾

أسباب التنافس الإقليمى والدولى على مؤائى البحر الأحمر:

تتعدد أسباب التنافس الإقليمى والدولى على مؤائى البحر الأحمر ويكمن تصنيف تلك الأسباب إلى أسباب معلنة وأسباب غير معلنة ويمكن إجمالها فى الآتى:⁽⁴³⁾

أولاً: الأهداف المعلنة:

- أ. حماية حرية الملاحة.
- ب. مرافقة ناقلات النفط والسفن التجارية التى ترفع أعلام تلك الدول.
- ج. مكافحة القرصنة وعدم السماح بعودتها مرة أخرى. وألتي جاءت بصفة قانونية وفق قرار مجلس الأمن الدولى (رقم 1838) بتاريخ 7 أكتوبر 2008
- د. حماية المصالح الخاصة بتلك الدول الإقليمية والدولية.
- هـ. مكافحة الإرهاب ودعم السلامه.
- و. وقواعد للإنطلاق لتنفيذ عمليات ومهمات عسكرية (حرب اليمن من أرتيريا)
- ز. الحصول على أكبر عدد من الأصدقاء والحلفاء.

ثانياً: الأهداف غير المعلنة

- أ. وضع اليد على الثروات والإمكانات والسيطرة على الأسواق.
- ب. الإستيلاء على المنطقة الإستراتيجية المضطربة.
- ج. التدخل فى الشؤون الداخلية تحت مظلة أى دعاوى أو التأثير على مواقف الدول.
- د. التغلغل داخل القارة الأفريقية.
- هـ. فرض الهيمنة العسكرية والأمنية.
- و. مراقبة أطراف أخرى فى المنطقة والحد من تأثيرها.

تأثير التنافس الدولى والإقليمى على مؤائى البحر الأحمر على أمن المنطقة:

يعتبر التنافس الإقليمى والدولى فى السيطرة على مؤائى البحر الأحمر والتحكم فى الحرية البحرية المهدد الأكبر فى ظل التدافع المحموم وفرض النفوذ الذى يشهده البحر الأحمر فى السنوات الاخيرة، ومن أهم المخاطر المحتملة لهذا التنافس ما يلى:⁽⁴⁴⁾

- أ. أ. حدوث مواجهات عسكرية وحروب بين دوله بدعم أطراف خارجية أو ما يعرف بحروب الوكالة.
- ب. ب. عسكرة المنطقة والتواجد العسكرى الكثيف يكون قابل للإنفجار فى أى وقت من الأوقات وسيجعل البحر الأحمر مسرحاً للعمليات وذلك ستكون نتائجه كارثية.
- ج. ج. خلق الأزمات وزراعة الألغام البحرية بهدف التأثير فى حركة وحرية الملاحة البحرية فى البحر الأحمر.
- د. د. التعرض للمنشاءات البحرية وكذلك القطع البحرية من سفن تجارية وناقلات نفط أو غاز، وذلك لتصفية الحسابات بين أطراف لديها مواجهات وإختلافات وهى تنشط فى المنطقة.

- هـ. الجريمة المنظمة وأعمال القرصنة للقيام بأعمال عدائية أو إستخباراتية من قبل بعض الدول للتأثير على الأمن والإستقرار الداخلي لدول البحر الأحمر.
- و. المخاطر البيئية بسبب إستخدامات علمية وصناعية وتجارب وممارسات عشوائية وجائرة أو نتيجة لأنشطة عسكرية خاصة في ظل وجود أجنبي كثيف بالمنطقة وحولها.
- ز. التوترات والتهديدات غير النمطية بسبب تنوع وغموض أهدافها وخطورة أثارها وتعدد الجهات ألتى تستخدمها.
- ح. إثارة حفيظة دول إقليمية أخرى في المنطقة وتأثرها بذلك التواجد مثل أثيوبيا ألتى لها مكانتها في الإقليم ودورها في الأزمات ومكافحة الإرهاب، وهذا الأمر ينعكس على مكانتها ودورها الإقليمي.

تتسم المخاطر ألتى تواجه أمن البحر الأحمر بأنها مخاطر موجهة ونوعية، فهي لاتستهدف السطو على السفن العابرة مثل حوادث القرصنة على السفن ألتى أنتشرت في عام 1991 بعد إنهار الدولة الصومالية مثلاً، بل يغلب عليها طابع المناكفة والحرب الباردة بين قوى إقليمية ودولية مختلفة لتحقيق أهداف سياسية لها، وأخرى تتعلق بالتأثير على سيولة المرور في المجرى الملاحي بغلق أحد منافذه مثلاً حدث من السفينة أيفر جرين. فهذه المخاطر موجهة بالأساس لمصالح الدول المشتركة في هذه الحروب ولم تستهدف السفن التجارية إلا في حالات محدودة وإيصال رسائل للدول المستهدفة من وراء هذه الإعتداءات، مثلاً حدث للمدمرة الأمريكية يو أس أس) كول عام 2000 أمام سواحل اليمن.⁽⁴⁵⁾ وتتبع عدد من الحوادث الإنتقامية بين إسرائيل وإيران خلال العام 2021 مايشير إلى طبيعة الحرب الباردة البحرية بين الدولتين وألتى بات البحر الأحمر أهم ميادينها. فقد هاجمت إسرائيل في شهر أبريل 2021 السفينة الإيرانية (سافير) وألتى طالما مكنها موقعها الإستراتيجي بالقرب من أرخبيل دهلك في أرتيريا من دعم المتمردين الحوثيين في اليمن ضد التحالف الذى تقوده السعودية⁽⁴⁶⁾ وحاليا تجرى حرب باردة بين إيران وإسرائيل من جانب وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب آخر، وكذلك بالوكالة من خلال جماعة الحوثيين باليمن تجاه المؤانئ والمصالح البحرية السعودية بالأساس بالإضافة إلى تهديد المجرى الملاحي كرسالة ردع تجاه الضغوط ألتى تفرض عليها أو توظيفها لصالح الدولة الإيرانية.⁽⁴⁷⁾

من ناحية أخرى فان العلاقات العربية الإسرائيلية المتصارعة تعبر عن إستراتيجيات كل من الطرفين في البحر الأحمر، وهنا ينظر للبحر الأحمر على أنه مصدر لصراع مستتر ومسلح بين الأقطار العربية وإسرائيل، وفى إطار سعى العرب والإسرائيليين إلى تحقيق إستراتيجياتهم المتصارعة يدخل الطرفان فى غمار أعمال عسكرية فى البحر الأحمر. وفى ضوء الأهمية ألتى يوليها كل طرف للإستراتيجية ألتى يتبعها فإن كل الطرفين لن يتوانئ عن المخاطرة بشن الحرب⁽⁴⁸⁾. وهنا تلعب السيطرة على المؤانئ والقواعد العسكرية الدور الاساسى فى إدارة تلك الصراعات.

كذلك فالعرب الباردة الجارية الآن بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية والصين الشعبية داخل الممر الملاحي تلقى بمخاطر أمنية على دول المنطقة، فروسيا مثلاً منذ أن تمت سيطرتها على الوضع فى سوريا باتت أكثر طموحا لتحقيق وجودها العسكرى فى البحر الأحمر للربط بين قاعدتها فى

ميناء طرطوس الحربي وقاعدة بحرية تسعى إلى تدشينها في البحر الأحمر لتكون محطة وسيطة للإمدادات والتموين للسفن الموجودة في المحيط الهندي.⁽⁴⁹⁾

كذلك المخاطر الأمنية الناتجة من التنافس الأمريكي الصيني، خاصة بعد تمدد النفوذ الصيني داخل القارة، ويأتي البحر الأحمر كإحدى جبهات المواجهة بين الطرفين لأهمية الممر الملاحي للمشروع الصيني (الحزام والطريق)، والمعبر الأهم لنفاذ تجارتها للعالم الخارجي، وبنائها أول قاعدة بحرية خارج حدودها في جيبوتي. هذا بالإضافة لحرب اليمن حيث تم تهديد المجرى الملاحي مرات عديدة وإصطناع أزمات لتعطيل الملاحة في البحر الأحمر، وقد أُلححت حركة (انصار الله) الحوثية خلال تعليق أحد قياداتها على حادثة جنوح السفينة (جيفر جيفن) في قناة السويس إلى القدرة على تعطيل المرور الملاحي في المجرى.⁽⁵⁰⁾ بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك تحالفا يتبلور بين الصين وروسيا ضد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد أن فشل الرئيس الأمريكي السابق ترامب في تفعيل رؤيته بشأن محاولة تحييد روسيا، وذلك بضغط من الإدارة الأمريكية المتأثرة بصراعات الحرب الباردة، فمن المتوقع ان يكون البحر الأحمر أحد ساحات المواجهة العالمية.⁽⁵¹⁾

كذلك فإن تأثير التنافس الإقليمي والدولي على مؤانئ البحر الأحمر في أمن البحر الأحمر يبدو واضحا من خلال الأتي:

أولاً: تصاعد دور القوى الإقليمية المنافسة لدول منطقة البحر الأحمر:

نمط التحالفات الذي يميز التنافس الروسي الأمريكي، وبما يشبه الحرب بالوكالة سيكون أحد الأدوات التي سيتم توظيفها لصالح الدولتين في إقليم البحر الأحمر، فالدعم الأمريكي لإسرائيل أو الدعم الروسي لسياسات إيران في المنطقة القى بظلاله على أمن الممر الملاحي، حيث أن إستهداف المصالح الأمريكية أو الإسرائيلية من قبل إيران هو بطبيعة الحال لصالح روسيا الاتحادية والعكس أيضا في حالة التحالف الإسرائيلي الأمريكي لمواجهة سياسات إيران في المنطقة. وتمثل إيران بسياساتها في المنطقة وصراعها مع إسرائيل هو النموذج الأوضح لتهديد المجرى الملاحي نتيجة الحرب بالوكالة، مما يؤدي إلى إشكاليات أمنية لعدد من الدول المشاطئة للبحر الأحمر، كالحالة الإيرانية في حالة كل من المملكة العربية السعودية ومصر وأيضا إسرائيل بالنسبة للعديد من الدول العربية في المنطقة. فعلاقة إيران مثلا بالبحر الأحمر وتوظيفه لصالح صراعتها الإقليمية والدولية لم يكن وليد اللحظة فقد حدث أن إتهمت الدولة الإيرانية بتلغيم أجزاء من المجرى الملاحي أثناء الصراع الإيراني العراقي، وحاليا ذاد الملف النووي الإيراني من إيقاع الصراع في الإقليم وهدد أمن المجرى الملاحي خاصة من إيران التي يتم دعم سياستها من قبل روسيا الاتحادية، فجماعة الحوثي التي تدين بالولاء لإيران باتت هي المعبر عن التهديدات الإيرانية للممر الملاحي.⁽⁵²⁾

ثانياً: العمل على إفشال إقامة ترتيبات إقليمية أمنية تحمي المجرى الملاحي للبحر الأحمر:

يعتبر إقامة نظام إقليمي سياسي وأمني لحماية المجرى الملاحي للبحر الأحمر هدف سعت إليه دول المنطقة وألتي كان أحدثها الدعوة السعودية بإحياء مشروع منتدئ البحر الأحمر حيث تم التوقيع في يناير 2020 على ميثاق تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن وهو لم يكن أول مبادرة فقد سبقته مبادرات أخرى متعددة جميعها باءت بالفشل لأسباب من بينها التفوق العسكري

والهيمنة للقوى الإقليمية والدولية على المنطقة وتضارب المصالح والرؤى بين النخب الحاكمة لدول المنطقة وأتى جعلت الإستجابة لمصادر التهديد تختلف من دولة لأخرى طبقا لطبيعة مصالحها وتحالفاتها الإقليمية والدولية، وهو ما أنهزته القوى المختلفة لتثبيت أقدامها في المنطقة. فقد عملت كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والقوى الإقليمية كإيران وتركيا وإسرائيل على التأثير على أمن الممر الملاحي والحصول على إمتيازات خاصة للتأثير على أمنه ومناكفة القوى الأخرى بما هدد السيادة الوطنية لدول المنطقة. وقد عملت هذه القوى على إفشال المنظومات الأمنية ألتى سعت إليها دول المنطقة والإبقاء على حالة عدم الإستقرار ألتى تعاني منها بعض دول المنطقة، مثل دور إيران في اليمن ودور قوى عديدة مما يحدث في الصومال، كما حمل حوض البحر الأحمر في ثناياه جميع قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.⁽⁵³⁾

ثالثا: تنافس الأجندات الإقليمية:

تنقلت دول البحر الأحمر على الجانب الأفريقي عبر محاور إقليمية متنوعة، كما حرصت على تنويع شركائها الإقليمين، فقد تطورت علاقات هذه الدول مع إيران مما فتح المجال واسعا أمام تصاعد النفوذ الإيراني في الإقليم إلا أن هذه الدول تحولت من التحالف مع إيران إلى التحالف مع المملكة العربية السعودية بعد إندلاع الحرب اليمنية وأشترك بعضها في التحالف الدولي الذي تقوده السعودية. وخلال الأزمة القطرية وألتى شهدت تقاربا بين قطر وإيران لم تسير دول البحر الأحمر الأفريقية على النهج ذاته من التحالف مع المملكة العربية السعودية والأمارات بل تبنت بعض دول الإقليم موقفا محايدا. وأدى الانتقال الذى تقوم به هذه الدول عبر المحاور الإقليمية إلى التصعيد من احتمالات التصادم بين الأجندات الإقليمية في البحر الأحمر . وخاصة في ظل نقص التنسيق بين القوى المختلفة في الإقليم بل وعدم الإتفاق بين الدول الأفريقية حول قائمة الحلفاء والأعداء فكل دولة تتحرك بعيدا عن العمل الجماعى مما حول منطقة البحر الأحمر وخاصة على الجانب الأفريقي إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية. فمن ناحية يقوض التواجد التركى في الصومال والسودان المصالح المصرية والأماراتية والسعودية في الإقليم خاصة في ظل الدعم والتقارب بين تركيا وقطر والذى يخفف من الضغوط ألتى تفرضها عليها اللجنة الرباعية لمكافحة الإرهاب. وهناك إحتمال المؤاممة بين تركيا وقطر وإيران لتشكيل شراكة ثلاثية تقوم على معارضة مشتركة للأجندات الإقليمية للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات في شرق أفريقيا. وهذه التوازنات ستعكس في الحرب على اليمن حيث تدعم إيران وقطر الحوثيين وستستفيد قطر من وجود حليف إقليمي لها قريب على الجانب الآخر للبحر الأحمر(تركيا).⁽⁵⁴⁾

رابعا: تصاعد التوترات في دول البحر الأحمر:

يبدو للوهلة الأولى ان دول البحر الأحمر الأفريقية سوف تستفيد من بناء القواعد العسكرية على أراضيها في تلبية إحتياجاتها الملحة، إلا أن هذه القواعد قد تؤدي إلى مدى ليس ببعيد إلى زعزعة الإستقرار في شرق أفريقيا ككل. فالدول الأفريقية الساحلية تعاني من تراجع مؤشرات النمو الإقتصادى، فدولة جيبوتي ألتى تصل نسبة الفقر في مجتمعها إلى خمسين في المية ألتجهت إلى إستغلال موقعها الفريد على مضيق باب المندب ومقايضته بالمساعدات الإقتصادية والعسكرية وكذلك الحال في أرتيريا والصومال حيث كان الوضع الإقتصادى سببا لإستضافة القواعد العسكرية. وعلى الرغم من أن الإستثمارات الأجنبية في بناء المؤانئ تبدو

كوسيلة لربط دول أفريقيا في البحر الأحمر بالإقليم الأوسع (الشرق الأوسط)، إلا أن هذه المشروعات ستزيد من حدة التنافس بين الدول الأفريقية، فالقواعد العسكرية لدولة الإمارات في أرتيريا وجمهورية أرض الصومال تتيح مساعدات إقتصادية لهذه الدول وهذا الأمر يتعارض مع مصالح دولة الصومال التي تؤكد على وحدة أراضيها ولا تعترف بانفصال تلك الأقاليم وتتلقي حكومة الصومال مساعدتها الرسمية من تركيا وقطر. كما أن بناء الإمارات والسعودية لقواعد عسكرية في أرتيريا وجيبوتي يتعارض مع المصالح الأثيوبية فزيادة قوة أرتيريا الإقتصادية يهدد المصالح الأثيوبية، كما يخدم ميناء جيبوتي الرئيسي أثيوبيا كدولة حبيسة.⁽⁵⁵⁾

بالنظر إلى هذا التنافس بين دول البحر الأحمر على الإستثمارات الأجنبية بالتوازي مع قيام الدول المستثمرة في الإقليم بتسليح وتدريب جيوش الدول الأفريقية التي تفتقر للكثير من القدرات، تظهر مخاطر دخول دول الإقليم في سباق للتسلح وتدعيم الجيوش مما يفتح الطريق أمام نشوء صراعات مسلحة بين دول الإقليم تلك التي لها تاريخ من الصراعات مثل أرتيريا وأثيوبيا أو أرتيريا وجيبوتي. كما أن غياب قوى إقليمية كبرى في إقليم البحر الأحمر يمكنها احتواء المواقف أدى إلى تصاعد احتمالات أن تطفو الصراعات بين دول هذا الإقليم (اليمن وأرتيريا، أثيوبيا والصومال، أرتيريا وأثيوبيا، وأرتيريا وجيبوتي)، وكذلك داخل الدولة الواحدة كالحرب الأهلية في الصومال ومشكلات التحول الديمقراطي في الأردن والثورة في مصر واليمن والتهديدات الإرهابية في مصر والسعودية، والخوف من أن هذه المشكلات يمكن أن تتصاعد بسهولة لتشمل كامل إقليم البحر الأحمر. وفي ظل انتشار ظاهرة الإرهاب في شرق أفريقيا ممثلة في حركة شباب المجاهدين فإن سباق بناء القواعد العسكرية في هذا الإقليم يمكن أن يحفز هذه الحركة التي تنتمي إلى تنظيم القاعدة لإستهداف المصالح الأجنبية في هذا الإقليم. إن مخاطر التنافس حول إنشاء القواعد العسكرية في البحر الأحمر تظل قائمة ويمكن أن تؤدي إلى تحول الإقليم إلى ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والقوى الدولية مما يحمل تهديدات أمنية واسعة على إقليم البحر الأحمر الذي يتميز عدد من دوله بالهشاشة والضعف الشديد.⁽⁵⁶⁾

مستقبل أمن البحر الأحمر في ظل التنافس على المؤانئ البحرية:

يمكن التنبؤ بمستقبل الأمن الإقليمي للبحر الأحمر من خلال رصد وتحليل التحديات التي تواجهه والفرص المتوفرة في بيئته الاستراتيجية وذلك كالآتي.

أولاً : التحديات:

أ.التحديات الناجمة عن أوضاع القوى الدولية:

يوثر المحتوى الفكري الجيوبولتيكي للقوى الدولية بصورة كبيرة على أمن المنطقة، إذ يمكن ملاحظة أن المنظور الأمريكي يهدف إلى الإحتفاظ بمركز الهيمنة لضمان إستمرار إنفرادها بالنفوذ على الساحة العالمية، بينما تسعى روسيا إلى تعظيم مكانتها الدولية لضمان إستعادة نفوذ القوة السوفيتية العظمى لتلعب دور القطب الموازي في نظام عالمي جديد، أما الصين فتتقرب وتتحين الفرصة المناسبة لمشاركتها النفوذ على ساحة التسق الدولي، خاصة بعد ما أرتقت قمة الهرم الإقتصادي العالمي. وترتبط على ذلك ربما تصبح المنطقة منطقة إصطدام عندما تصطدم هذه القوى في حرب لا يعلم أوزارها إلا الله، وتصبح المنطقة بأسرها كرة ملتهبة، أو أن تكون المنطقة منطقة التحام عندما تتفق هذه القوى على تقسيمها إلى مناطق نفوذ فيما بينها.⁽⁵⁷⁾

ب. التحديات الناجمة عن أوضاع القوى الإقليمية :

تكمُن في سعى القوى الإقليمية غير العربية إلى تأسيس وبناء قوة عسكرية ذات قدرات تسليحية هائلة تفوق متطلباتها الدفاعية، وتأسيس وبناء قواعد بحرية في مؤانئ البحر الأحمر لتحقيق مشروعاتها القومية بالتمدد والتوسع والإستيلاء على أراضى الغير ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الأتي: (58)

- استمرار تمسك إسرائيل بمنظورها الجيوبولتيكي في فرض الدولة اليهودية في قلب العالم العربي وهو الأمر الذى يتطلب إضعاف القوة الشاملة لمصر.
- استمرار تطلع تركيا إلى إحياء الدولة الاسلامية تحت راية العثمانيين الجدد، ولتحقيق ذلك تسعى تركيا إلى الهيمنة على مصر وتهديدها من الجنوب بقواعدها في الصومال وتركيا، والمذمّع إنشاءها بجزيرة سواكن.
- استمرار سعى إيران إلى تحقيق حلمها الدائم لإحياء الأمبراطورية الفارسية تحت الراية الشيعية، ولذلك تسعى إيران إلى تطويق السعودية بواسطة الحوثيين في اليمن وقاعدتها البحرية في أرخبيل دهلك للهيمنة على مضيق باب المندب وإستكمال الهلال الشيعي لإحكام حصار السعودية وتهديد الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس. وترتيباً على ذلك يمكن أن تنشأ علاقات تصارعية بين دول جنوب البحر الأحمر.

من خلال ماسبق يتضح أن صراع الإرادات سائد بصورة كبيرة على البحر الأحمر، وهو يكتسب أهمية مزدوجة، حيث تثبت المتابعة المتأنية لما تعيشه دول الخليج بضفتيه العربية والإيرانية حقيقة أساسية وهى أن الذى يحدث هو أكثر من أزمات متنقلة بين هويات ، وأما هو صراع بين إرادات، لكل ارادة منظورها ولأصحابها مشروع مع إختلاف مضامين هذا المشروع وأهدافه ونواياه. أن ذلك الصراع ينطلق من أرضيات مذهبية إلى درجة يمكن القول أنه صراع الإرادات والمذبيات. إن صراع الإرادات سيستمر إلى أن يؤؤل القرار في إيران إلى عقل سياسى، وعندها سيتراجع التعقيد وستتوصل الرؤى السياسية الإيرانية مع الرؤى السياسية العربية والإقليمية والدولية إلى جوامع مشتركة. أما إذا ظلت اليد الأمنية الثورية هى الممسكة بالقرار مقابل الكثير من الأيادى السياسية لدى الأطراف الأخرى فهذا يعنى دوام الصراع وباشكال أخرى. (59)

ثانياً: الفرص :

يعتبر تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية لدول حوض البحر الأحمر وخليج عدن، فرصة كبيرة لتحقيق أمن البحر الاحمر، وقد أعلن عن تأسيسه في يناير 2020 بغرض مواجهة التهديدات والمخاطر الأمنية ومن أجل تعزيز التعاون في المجالات الإقتصادية والسياسية ، كما يسعى لتعزيز التناغم وتعزيز سبل التعاون الأمنى. يضم هذا المجلس ثمانى دول هى: السعودية ومصر والاردن واليمن والسودان وأرتيريا وجيبوتي والصومال. يحظى هذا المجلس بأهمية بالغة لحماية المصالح العربية والأفريقية وفى مواجهة التحديات الإقليمية والدولية في ظل ما تشهده المنطقة من صراعات وتوترات أدت إلى إحتجاز السفن وضرب أخرى وتهريب أسلحة وغيرها من المخاطر الأمنية. وقد ظلت الحاجة ملحة على مدار السنوات لإيجاد الية تضمن

حماية المصالح لدول الحوض وتحقيق أمن المنطقة. وهو الأمر الذي جعل من تأسيس هذا المجلس فرصة ذات أهمية كبيرة في تحقيق أمن المنطقة في ظل كثرة المخاطر الأمنية المحيطة بالمنطقة جراء التنافس القوى بين مختلف القوى الإقليمية والدولية في المنطقة.⁽⁶⁰⁾

السيناريوهات المستقبلية لأمن البحر الأحمر في ظل التنافس على مؤانئ المنطقة:

تصيح الورقة سيناريوهين أحدهما تشاؤمي وآخر تفاؤلي وذلك إنطلاقاً من حجم التحديات التي تواجه أمن البحر الأحمر وعدد الفرص المتاحة في البيئة الاستراتيجية للمنطقة.

أولاً: السيناريو التشاؤمي :

يقوم هذا السيناريو على أن أمن البحر الأحمر في ظل التنافس المحموم بين القوى الإقليمية والدولية على المؤانئ سيظل دوماً في حالة تهديد وذلك للآتي.⁽⁶¹⁾

- التوتر الإيراني _ الأمريكي، والذي تصاعدت حدته بعد إغتيال قاسم سليماني قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري في 3 يناير 2020 بواسطة قصف صاروخي أمريكي، وما ترتب على هذه العملية من مخاوف بانتقال الصراع بين الدولتين إلى نقطة اللاعودة. وفي هذا الإطار تظل المخاوف قائمة من إمكانية إستهداف إيران سواء بشكل مباشر أو عبر مليشياتها المسلحة لحركة الملاحه في البحر الأحمر وخليج عدن. خاصة أن ثمة سوابق عديدة تشير إلى تورطها في مثل هذه الأعمال خلال الأونة الاخيرة.
- إستمرار الأزمة اليمنية، أن رفض مليشيات الحوثي التجاوب مع مقترحات السلام ألتى تبذل من أجل التوصل إلى حل ينهئ هذه الأزمة، يثير المخاوف من إمكانية إستهدافها لأمن الملاحه في الممرات المائية المرتبطة بالبحر الأحمر وخليج عدن مستقبلاً. لاسيما وأنها تنظر لذلك بإعتباره أحد أوراق الضغط ألتى يمكن من خلالها مساومة المجتمع الدولي لتخفيف الضغوط المفروضة عليها. حيث قامت جماعة الحوثي سابقاً بهذه الأفعال ويشهد على ذلك حادثة الإعتداء على ناقلة نفط سعودية في أبريل 2018 وكذلك إستهدفت مليشيات الحوثي في أكتوبر 2016 السفينة المدنية الإماراتية (سويفت) قبالة سواحل ميناء المخا. وثمة تحذيرات من أن مليشيات الحوثي طالما ظلت تسيطر على أى جزء من ساحل اليمن فستظل لديها القدرة على تهديد أمن البحر الأحمر وضرب حركة الشحن الدولية وإستيراد الأسلحة من إيران عبر نقاط إنزال على الشاطئ وعن طريق ميناء الصليف الكبير.
- إستمرار تطلعات بعض القوى الإقليمية إلى تعزيز نفوذها على البحر الأحمر، خاصة إيران وتركيا وإسرائيل ألتى تمتلك تصورات لأمن البحر الأحمر تشكل تهديد للمصالح العربية والخليجية، فإيران تسعى لتنفيذ مشروع الهلال الشيعي وتركيا دوماً في محاولة لتعزيز نفوذها ، اما إسرائيل فتهدف إلى تدويل قضية تأمين البحر الأحمر وأن يظل مفتوحاً لكافة الدول بما فيها إسرائيل نفسها.
- إستمرار التنافس بين القوى الكبرى على تعزيز النفوذ في البحر الأحمر، وخاصة من جانب الولايات المتحدة والصين وفرنسا وروسيا في ظل تباين رؤى كل من هذه القوى على مسألة

أمن البحر الأحمر بل وتعارضها أحيانا وهذا ينعكس سلبا على أمن البحر الأحمر في المستقبل.

ثانيا: سيناريو تفاؤلي:

يقوم هذا السيناريو على تحسين الأوضاع الأمنية في البحر الأحمر في حال ما أستطاعت دول المنطقة تعظيم الإستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الاستراتيجية للمنطقة. إذ يستند هذا السيناريو على تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، والذي يعد تحركا استباقيا من شأنه إحتواء التحركات الإقليمية التي تستهدف المصالح العربية والأفريقية. وإن كان هذا المجلس يمتلك بالفعل العديد من المقومات التي تجعل منه نموذجا للتكتلات الإقليمية الناجحة في المستقبل، سواء بالنظر لما تشكله أعضائه الثمانية من تجمع بشري كبير وأمكانات اقتصادية هائلة، أو بالنظر للقيمة الجيوسياسية والإستراتيجية للبحر الأحمر وخليج عدن. لكي يتحقق هذا السيناريو فإنه من الضروري على أعضاء هذا المجلس القيام بالآتي:⁽⁶²⁾

- إيجاد قاعدة من المصالح المشتركة مع القوى الكبرى في العالم كالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي والصين.
- إشراك القوى الكبرى في إحتواء التحديات القائمة والمحتملة التي تهدد الملاحة والأمن في منطقة البحر الأحمر، سواء تلك التي مصدرها إيران أو المليشيات التابعة لها. وهناك من يدعو في هذا السياق إلى ضرورة إبعاد مليشيات الحوثي عن جميع مناطق ساحل البحر الأحمر من أجل جعل باب المندب ومناقذه الحيوية امنة لحركة الملاحة البحرية.
- إيجاد مظلة أوسع للتعاون بين أصحاب المصلحة من الشركاء الإقليميين والدوليين في ضمان أمن البحر الأحمر لتشمل قضايا متنوعة مثل التجارة وتطوير البنية التحتية والأمن البحري وإدارة الصراعات وغيرها من المسائل.
- مراعاة مصالح بقية الدول المتشاطئة على البحر الأحمر، والتفكير مستقبلا في توسيع عضوية مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، وضم دول ترتبط إرتباط وثيقا بأمن البحر الأحمر.

الخاتمة:

تناولت الدراسة التنافس الإقليمي والدولي على مؤانئ البحر الأحمر وأثره على الأمن الإقليمي لدول الحوض وذلك من خلال خمسة محاور، حيث تناول المحور الأول خلفية عن التنافس الإقليمي والدولي وذلك من خلال عرض الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر وتناول القوى المختلفة التي تتنافس فيما بينها بغرض السيطرة وفرض النفوذ، كما يستعرض هذا المحور مؤانئ البحر الأحمر وأهميتها وذلك من خلال وصف خارطة جغرافية لتلك المؤانئ وعلى رأسها مؤانئ جيبوتي وأرتيريا والصومال، كما أستعرض هذا المحور الأهمية الإستراتيجية لتلك المؤانئ والتي تتمثل في القيمة الاقتصادية والأمنية لتلك المؤانئ. أما المحور الثاني فقد تطرق للقوى الدولية والإقليمية المتنافسة ومظاهر التنافس التي تتمثل في بناء القواعد العسكرية وإدارة المؤانئ وإتفاقيات التعاون الأمني. وقدم المحور الثالث أسباب التنافس على تلك المؤانئ وقد أجملها في أسباب معلنة وأسباب غير معلنة، أما المحور الرابع فقد جاء محللا لتأثير ذلك التنافس على مؤانئ البحر الأحمر على الامن

الإقليمي لدول الحوض من خلال إستعراضه للحرب بالوكالة والحرب الباردة في المنطقة وتنازع الارادات الإقليمية والدولية في المنطقة، وحاول المحور الخامس التنبؤ بمستقبل الأمن الإقليمي لدول الحوض في ظل ذلك التنافس المحموم من قبل القوى الدولية والإقليمية وذلك من خلال تحليل الفرص والتحديات الموجودة في البيئة الاستراتيجية لدول الحوض، وذلك في محاولة لصياغة سيناريوهات علمية عن مستقبل تأثير التنافس على مؤائى البحر الأحمر على الأمن الإقليمي للمنطقة وألتي أجملتها الدراسة في سيناريو تشاؤمى بإستمرار التأثير السلبي لذلك التنافس حول المؤائى على أمن البحر الاحمر. وسيناريو تفاؤلى يقوم على إمكانية الحفاظ على أمن البحر الأحمر بالرغم من ذلك التنافس المحموم على مؤائيه.

النتائج:

1. التنافس على مؤائى البحر الأحمر سلاح ذو حدين، وذلك لأثاره السلبية والإيجابية على أمن البحر الاحمر
2. إقامة القواعد العسكرية والإستثمارات الإقتصادية وإدارة مؤائى البحر الأحمر له أثر إيجابى على أمن المنطقة، وذلك لما يقدمه من عوائد مالية تنشط من إقتصاديات دول الحوض ألتي يسود الفقر في أغلبها
3. تؤثر إقامة القواعد العسكرية سلبا على أمن البحر الأحمر، وذلك لما تفرزه من تهديد في حال تم إستخدامها في الصراعات بين القوى الدولية والإقليمية المتنافسة.
4. توجد مجموعة من التحديات تؤثر سلبا على مستقبل أمن البحر الأحمر في ظل ذلك التنافس المحموم على مؤائيه.
5. تأسيس مجلس الدول العربية والأفريقية لدول حوض البحر الأحمر وخليج عدن يعتبر فرصة كبيرة لتحويل ذلك التنافس على المؤائى لنقطة قوة تدعم أمن المنطقة.

التوصيات:

1. إيجاد مظلة واسعة للتعاون بين أصحاب المصلحة من الشركاء الإقليميين والدوليين في ضمان أمن البحر الأحمر لتشمل قضايا متنوعة مثل التجارة وتطوير البنية التحتية والأمن البحرى وإدارة الصراعات وغيرها من المسائل.
2. إيجاد قاعدة من المصالح المشتركة مع الدول الكبرى في العالم كالولايات المتحدة والصين والإتحاد الاوربي.
3. تحويل التنافس على مؤائى البحر الأحمر إلى نقطة قوة ، وذلك من خلال توحيد رؤى دول الحوض حول طرق الإستفادة من ذلك التنافس.
4. دعم ومساندة مجلس الدول العربية والأفريقية لدول حوض البحر الأحمر وخليج عدن بحيث يصبح الية إقليمية نافذة توحد الرؤى وتجمع الاهداف.

المصادر والمراجع:

- (1) محمد مجاهد الزيأت، نزاعا دوليا وإقليميا تدور في البحر الأحمر، مجلة آراء العدد 127، فبراير 2018
- (2) سامى عبد العزيز عثمان، أمن البحر الأحمر (أبعاد ومخاطر)، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2016، ص 53
- (3) نفس المصدر، ص 54
- (4) محمد عبد القادر خليل، تركيا وصراع النفوذ... من المتوسط إلى الأحمر، المجلة، 3 فبراير 2020.
- (5) أيمن شبانة، الإمارات وأمن البحر الأحمر... التحديات واليات التفعيل، مركز فاروس للشئون الإفريقية. على الرابط pharostudies.com
- (6) صحيفة العربي الجديد، خريطة إستثمارية جديدة لمؤانئ البحر الأحمر، 29 مارس 2018
- (7) سمر إبراهيم، لماذا تسعى قطر للسيطرة على مؤانئ الصومال، صحيفة الإتحاد، 21 أغسطس 2019
- (8) خالد محمد سالم العميرة، مؤانئ البحر الأحمر وأثرها على تجارة المماليك، الرياض، إصدارات دار الملك عبد العزيز، 2007، على الرابط Noor_book.com
- (9) صلاح الدين الشامى، المؤانئ السودانية: دراسة تاريخية جغرافية، القاهرة، مكتبة، 1961، ص 113
- (10) محمد مجاهد الزيأت، مصدر سابق
- (11) نفس المصدر
- (12) خالد العميرة، مصدر سابق
- (13) (أحمد عسكر، التنافس على المؤانئ البحرية في القرن الإفريقي: الدوافع والتحديات، مركز الإمارات للسياسات، فبراير 2021 على الرابط
- (14) نفس المصدر.
- (15) نفس المصدر
- (16) نفس المصدر
- (17) ميناء هوبيو وأهميته الإستراتيجية في ظل التنافس على مؤانئ الصومال، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، مارس 2018، على الرابط
- (18) كريم مطر حمزة الزبيدي، الصراع الدولي في البحر الأحمر، الشركة العربية المتحدة، 2017، ص 85
- (19) عارف عادل مرشد، أمن البحر الأحمر بين أمن الطاقة ومصالح القوى الإقليمية والدولية، آراء حول الخليج، مايو 2019. على الرابط <https://bit.ly/3qochcx>
- (20) أحمد عسكر، التنافس على المؤانئ البحرية في القرن الإفريقي، مصدر سابق
- (21) ميناء هوبيو وأهميته الإستراتيجية في ظل التنافس على مؤانئ الصومال، مركز مقديشو للبحوث، مصدر سابق، 2018،
- (22) نفس المصدر.
- (23) سامى عبد العزيز عثمان، أمن البحر الأحمر (أبعاد ومخاطر)، القاهرة، دار الكتب المصرية، 2016، ص 53
- (24) نفس المصدر، ص 54
- (25) محمد عبد القادر خليل، تركيا وصراع النفوذ... من المتوسط إلى الأحمر، المجلة، 3 فبراير 2020.

- (26) أيمن شبانة، الإمارات وأمن البحر الأحمر... التحديات واليات التفعيل، مركز فاروس للشئون الافريقية. على الرابط pharostudies.com
- (27) صحيفة العربي الجديد، خريطة إستثمارية جديدة لمؤائ البحر الأحمر، 29 مارس 2018
- (28) سمر إبراهيم، لماذا تسعى قطر للسيطرة على مؤائ الصومال، صحيفة الإتحاد، 21 اغسطس 2019
- (29) أيمن شبانة، مصدر سابق.
- (30) أميرة عبد الحليم، القواعد العسكرية في البحر الأحمر....تغيير موازين القوى، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. يناير 2018 على الرابط acpss>ahram>Org
- (31) صحيفة الوطن، القرن الافريقي وجود أجنبي في 23 قاعدة عسكرية، أبريل 2020، على الرابط Alwatan.com.sa
- (32) صحيفة العرب، روسيا تنفي إنسحاب السودان من إتفاق لإقامة قاعدة روسية على البحر الأحمر، يونيو 2021 على الرابط co_uk.cdn.ampproject.org
- (33) جمال عبد الرحمن رستم، التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر وأثره على أمن الدول المشاطئة، مجلة دراسات، المركز العربي للبحوث والدراسات، يناير 2020
- (34) أحمد عسكر، مصدر سابق
- (35) محمد عبد القادر خليل، منطقة جديدة لدول البحر الأحمر وخليج عدن، المجلة، 16 يناير 2020
- (36) نفس المصدر.
- (37) ترجمات، روسيا تتقرب من دول الشرق الأوسط وعلى أمريكا القلق، 29 سبتمبر 2021 على الرابط Alhurra.com
- (38) أحمد عسكر، التنافس على المؤائ البحرية في البحر الأحمر، مركز الامارات للسياسات، مصدر سابق
- (39) أيمن شبانة، مصدر سابق
- (40) محمد مجاهد الزياد، مصدر سابق
- (41) أحمد عسكر، التنافس على المؤائ البحرية في البحر الاحمر، مصدر سابق
- (42) محمد سراج الدين، دول تتسابق من يفوز في السيطرة على مؤائ البحر الأحمر، صحيفة الإستقلال
- (43) سراج الدين محمد، حرب المؤائ تشعل البحر الأحمر بعد تخصيص سواكن لتركيا، صحيفة عربي على الرابط m.arabi21.com
- (44) محمد سراج الدين، مصدر سابق.
- (45) شيماء الكبش، أمن البحر الاحمر في بيئة إستراتيجية متحولة، المرصد المصري، 3 يوليو 2021
- (46) جمال عبد الرحمن رستم، مصدر سابق
- (47) نفس المصدر
- (48) أحمد عسكر، مصدر سابق.
- (49) نفس المصدر
- (50) رأفت محمود محمد، اثر التنافس الروسي الأمريكي على الوجود في السودان على أمن البحر الاحمر، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

- (51) هشام الشبيلي، الحوثي يهدد الملاحة الدولية في البحر الأحمر، الإندبندنت العربية، الاثنين 28 مارس ديسمبر 2020 .
- (52) رائد جبر، موسكو تسعى إلى سيناريو قاعدة طرطوس في البحر الأحمر، جريدة الشرق الأوسط 18 نوفمبر 2020.
- (53) إسلام أبو العز، الملاحة والصراعات الإقليمية والدولية....ماذا عن البحر الأحمر؟ مركز الإنذار المبكر، 6 مايو 2016 على الرابط Shorturl.at/stzos
- (54) عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988، ص183
- (55) أماني الطويل، تحولات القرن الأفريقي بين المستجدات والتداعيات، بقلم خير، إصدار الكترونية نصف شهرية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، 15 يوليو 2021
- (56) إسلام أبو العز، مصدر سابق.
- (57) حمدي عبد الرحمن حسن، تحالف البحر الأحمر وإحياء مفهوم الأفاريا، مركز المستقبل، الأحد 12 يناير 2020 متابع على الرابط Futureuae.com 2018
- (58) رأفت محمود، مصدر سابق.
- (59) هدى الحسيني، صراع الإرادات على ضفاف الخليج، الجزء الثاني، الدار العربية للعلوم، 2014، ص305
- (60) أميرة محمد عبد الحليم، التواجد الأجنبي في البحر الأحمر: زيادة المهددات والصراع المسلح قادم، مجلة آراء حول الخليج، العدد 127، مركز الخليج للأبحاث، الخميس 15 فبراير 2018
- (61) مصطفى كامل محمد السيد، التحديات أمام الإستقرار في القرن الأفريقي، في ندوة: التطورات في منطقة القرن الأفريقي وأمن البحر الأحمر، المجلس المصري للشئون الخارجية، على الرابط Ecfa-egypt.org
- (62) أشرف العيسوي مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (الفرص والتحديات)، 3 فبراير 2020 على الرابط Trends research.org